مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

تبني الصيرفة الإسلامية في ظل انعكاسات انخفاض أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

The adoption of Islamic banking in light of the repercussions of the decline in oil prices on macroeconomic indicators in Algeria

د. سليم موساوي
جامعة امحمد بوقرة _ بومرداس
salim_m@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإرسال: 29_10_2018 تاريخ القبول: 21_02_2019

الملخص:

تؤكد الدراسة على مدى الأثر الذي خلفه انخفاض أسعار النفط على النشاط الاقتصادي في الجزائر، وعلى التوازنات الاقتصادية الكلية، وأن التنمية الاقتصادية تبقى رهينة تقلبات الأسعار على مستوى أسواق النفط. وقد تضمن البحث دراسة وتحليل آثار انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية، وتراجع للإيرادات ما تسبب في عجز لميزانية الدولة.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة إيجاد آليات وبدائل أخرى دائمة غير الاعتماد على قطاع ومداخيل النفط، وكذا تبني الصيرفة الإسلامية كبديل لتمويل الميزانية وتمويل الاستثمارات قصد التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية؛ وبالتالي، تعزيز النمو الاقتصادي وتدعيم الاستقرار.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات الاقتصادية؛ أسعار النفط؛ الصيرفة الإسلامية.

Abstract:

The study confirms the impact of the decrease of oil prices on the economic activity in Algeria and on the macroeconomic

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

balances. The study trys to confirm that the economic development in Algeria remains hostage to the fluctuation of prices at the oil markets. The study focused on the analysis of the effects related to the decrease of oil prices on some economic indicators, and its impact on the decrease of revenues, which cause a huge deficit in the public budget.

The study concluds that it is necessary to find other mechanisms and alternatives that are permanent rather than relying on the oil sector and income. Also, it recomends the adoption of Islamic banking as an alternative to finance the public expenditure and investment in order to improve the amount of the macroeconomic indicators, and promote economic growth and stability.

Keywords: Economic indicators; oil prices; Islamic banking.

المقدمة:

تطمح الجزائر إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن، وفي ظل اعتمادها على قطاع المحروقات في تمويل التنمية الاقتصادية، والتي تبقى رهينة تقلبات الأسعار على مستوى السوق النفطية العالمية، وما تفرزه من تغيرات سواء بالإيجاب أو السلب على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر؛ يجعل من الضروري إيجاد آليات أخرى دائمة تعمل على التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي وتدعيم الاستقرار.

وعليه لجأت الجزائر إلى تبني آليات وخيارات غير الاعتماد على مداخيل النفط من أجل النهوض بالاقتصاد؛ كان منها الاتجاه نحو تبني الصيرفة الإسلامية كبديل لتمويل الميزانية وتمويل الاستثمارات، حيث تعمل ضوابط ومبادئ الصيرفة الإسلامية وصيغها

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

التمويلية المختلفة على تمويل الاقتصاد تمويلا غير تضخمي يدعم الاستقرار ويعزز التنمية الاقتصادية.

الإشكالية:

انعكس استمرار انهيار أسعار البترول على النشاط الاقتصادي في الجزائر على جميع الأصعدة، حيث أثر على التوازنات الاقتصادية الكلية وعلى نشاط القطاعات الحقيقية والنقدية والمالية للاقتصاد. وعليه؛ لجأت الحكومة إلى تبني إصلاحات اقتصادية من بينها الانفتاح على المصرفية الإسلامية.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح إشكالية الدراسة كالآتي:

ما مدى مساهمة تطبيق الصيرفة الإسلامية في تحسين المؤشرات الاقتصادية في الجزائر؟.

الأسئلة الفرعية: ومن أجل الإلمام بالموضوع، والإجابة على جوانب السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

–كيف تأثر الاقتصاد الوطني بانخفاض أسعار البترول في السوق العالمي؟،

– ما هي أهم الإجراءات المتخذة للحد من آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟،

– واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومدى إمكانية مساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية؟.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من خلال تبيان آثار انخفاض أسعار النفط على الجانب الاقتصادي في الجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات وترتبط مداخيلها بعائدات البترول. مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، التي قد تستمر لسنوات إذا لم تبادر إلى إيجاد بدائل تمويلية حقيقية خارج المحروقات. وبالتالي، ذكر أهم

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

الإجراءات المعتمدة قصد توفير الموارد اللازمة لمواصلة الانفاق الاستثماري الداعم للنشاط في القطاعات غير النفطية، وتبيان إمكانية مساهمة الصيرفة الإسلامية في تعزيز التنمية ودعم الاستقرار.

أولا: مساهمة قطاع المحروقات في النشاط الاقتصادي

تعتبر صادرات المحروقات المساهم الأكبر في إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، كما أنها المصدر الرئيسي لتمويل التنمية الوطنية.

1– عوامل انخفاض أسعار البترول في السوق العالمي

شهدت السوق النفطية تطورات متباينة خلال الفترة الأخيرة، متأثرة بعوامل عديدة ومتشابكة، ومدفوعة بالتغيرات في معدلات الطلب والعرض، والتي أدت إلى حدوث انخفاضات حادة في أسعار النفط. حيث انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2016م، وتراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات الأوبك ما بين 26,5 و50,7 دولار/برميل خلال أشهر السنة لتسجل أدنى مستوى لها منذ عام 2005م.

الجدول رقم (01): تطور سعر النفط خلال الفترة (2005 – 2016)

(الدولار الأمريكي)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر برميل النفط	54,64	65,85	74,95	99,97	62,25	80,15
	2011	2012	2013	2014	2015	2016
	112,94	111,0	109,5	100,2	53,1	45,0

المصدر: بيانات البنك الدولي، /http://databank.albankaldawli.org

تاريخ الاطلاع: 08–04–2018م.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

بعد استقرار الأسعار عند حوالي 110 دولار للبرميل في السداسي الأول من سنة 2014، بدأ متوسط السعر الشهري للبرميل في الانحدار القوي خلال النصف الثاني من نفس السنة ليبلغ 57,98 دولار للبرميل (ديسمبر 2014). كما استمر هذا الاتجاه التنازلي طوال سنة 2015، ليصل سعر البترول أدنى مستواه في جانفي 2016 بـــ 31,1 دولار للبرميل. لترتفع بعد ذلك أسعار البترول وتبلغ 53,96 دولار للبرميل في ديسمبر 2016.[1] ويرجع هذا الارتفاع أساسًا لتوقف الإنتاج في عدة بلدان منتجة، من بينها فيترويلا ونيجيريا وليبيا والتي تواجه صراعات داخلية. كما استفاد سعر البرنت من الانتعاش النسبي للطلب العالمي، اقترانا مع ازدياد النشاط الاقتصادي.

واستنادًا للاتفاق الموقع في نهاية شهر نوفمبر 2017م على تقليص الإنتاج من طرف بلدان منظمة الدول المصدرة للبترول والبلدان المنتجة للبترول خارج المنظمة، أنهى سعر البرنت السنة ببلوغه سعر يفوق 55 دولار، ليبلغ في شهر أفريل 2018 أكثر من 74 دولار للبرميل.[2]

ويرجع انخفاض أسعار النفط خلال عام 2016م لعوامل متنوعة ومتداخلة وباتجاهات متفاوتة؛ نذكر منها يأتي:[3]

---

[1]– بالمتوسط السنوي؛ انتقلت أسعار الخام من 100,2 دولار في 2014 إلى 53,1 دولار في 2015 ثم إلى 45 دولار في 2016.

[2]– شهدت سلة خامات أوبك المرجعية ارتفاعات ملموسة خلال الأشهر الأولى لعام 2018م بنسبة زيادة قدرها 36,3%، ليبلغ شهر جوان 2018م سعر 72,22 دولا للبرميل (يمثل أعلى مستوى لأسعار النفط في ثلاث سنوات). ويرجع سبب هذه الارتفاعات لعدد من العوامل منها ما هو متعلق بالسوق ومنها ما هو مرتبط ببعض المخاطر الجيوسياسية.

[3]– صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017م**، العدد 37، ص 94.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

– استمرار وفرة الامدادات العالمية، برغم من تراجع الامدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك، وبخاصة مع توجه دول منظمة الأوبك إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلاً من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي، وذلك قبل الوصول إلى اتفاق بخفض كميات إنتاج النفط قبل نهاية العام، وتحقيق زيادة صافية في الامدادات النفطية لمجموعة دول الأوبك خلال عام 2016م؛

– تباطؤ معدلات النمو العالمي على النفط بشكل عام، والطلب الأمريكي والصيني بشكل خاص؛ حيث تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي بشكل ملحوظ، وتوجه الحكومة الصينية مؤخرًا إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلاً من قطاع التصدير ما أثر على الأفاق المستقبلية للطلب على النفط؛

– ارتفاع مستوى المخزون النفطي العالمي بأنواعه المختلفة بحوالي 3,4% مقارنة بمستويات عام 2015م، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي زاد مخزونها بنحو 22,1%؛

– ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى، خاصة بعد قيام مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة على الدولار بنحو ربع نقطة مئوية في نهاية عام 2015م، ورفعه مرة أخرى في عام 2016م. وهو الأمر الذي ساهم خفض أسعار النفط في ظل العلاقة العكسية بين أسعار النفط والدولار الأمريكي.[1]

[1] – في هذا السياق؛ وصل الدولار الأمريكي في نهاية عام 2016م إلى أعلى مستوى له منذ 14 عام أي من شهر ديسمبر 2002م.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

2– آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبترول:

لانخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبترول آثار إيجابية وأخرى سلبية.

ويمكن اختصار **الآثار السلبية** في النقاط الآتية:

– **انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي:** حيث انخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة بصورة واضحة، ترتب على ذلك انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي؛

– **انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية:** ترتب عليه لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض، كما تم اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات؛

– **تدهور شروط التبادل** في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها.

كما يمكن أن يكون لانخفاض أسعار النفط **آثارًا إيجابية** على الدول المصدرة؛ نذكر بعضها كالآتي:

– **انخفاض الصادرات البترولية** لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر البترول لديها.

– **انخفاض أسعار النفط** يشجع الدول المصدرة للبترول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة؛

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

3– تطور مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2002–2016

ارتفع نشاط قطاع المحروقات في 2016 بعد ما بلغ 0,2 % في سنة 2015 بعد عشر سنوات من الانكماش المستمر، حيث ارتفعت القيمة المضافة الحقيقية لقطاع المحروقات لتبلغ 7,7 % (7,5 % عام 2015). كما انخفضت القيمة الجارية في عام 2016 لتصل 3025,6 مليار دينار مقابل 3134,2 مليار دينار في سنة 2015، بسبب انخفاض أسعار الصادرات من البترول والغاز. تشارك المحروقات 17,4 % (2016) فقط من تدفق الثروة (إجمالي الناتج الداخلي)، مقابل 18,8 % في 2015 و27 % في 2014، ولكنها تساهم بواقع 43,8 % في نمو هذا الأخير مقابل 1,5 % فقط في سنة 2015.[1]

بالمقارنة مع سنة 2004، أين كان متوسط سعر البترول أدنى بكثير من مستواه في سنة 2016 (38,7 دولار للبرميل في 2004، مقابل 45,0 دولار للبرميل في 2016)، كانت صادرات المحروقات خلال تلك السنة تفوق بـــ 13% مستواها خلال 2016 (31,55 مليار دولار في 2004، مقابل 27,92 مليار دولار في 2016)، ممّا يعكس الانخفاض الكبير في كميات المحروقات المصدرة خلال السنوات العشر الأخيرة.[2]

الشكل رقم (01): مراحل نمو مساهمة قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2002 – 2016

[1]– بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2017، ص27.

[2]– بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

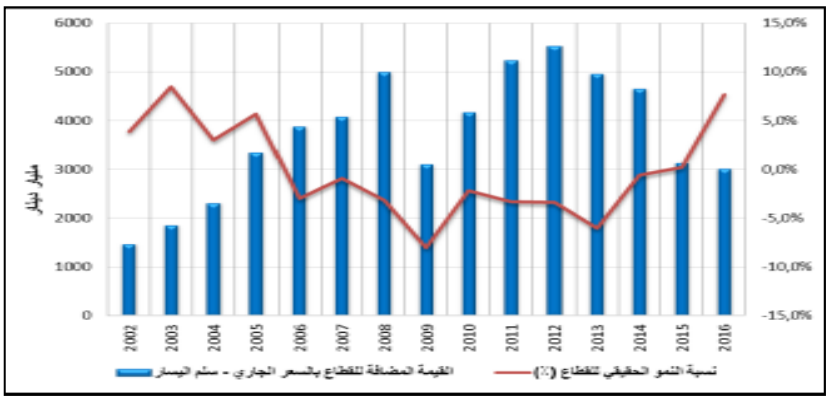

المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2017، ص 27.

كما ارتفع حجم المحروقات المصَدَّرة، مقاساً بما يعادل طن من البترول (TEP)، بـــ 10,8 % في سنة 2016. وكان هذا الارتفاع أقوى بالنسبة للمحروقات الغازية (18,8 %)، من بينها ارتفاعاً بـــ 47,2 % بالنسبة للغاز الطبيعي، مقارنة بالارتفاع في المحروقات السائلة (1,1 %) من بينها ارتفاعاً بـــ 6 % بالنسبة للبترول الخام.

ثانيًا–آثار انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر (الفترة 2005–2016)

خلف انخفاض أسعار النفط آثارًا بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر. مما طرح عدّة تخوّفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات وترتبط مداخيلها بعائدات البترول، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد قد تستمر لسنوات إذا لم تبادر لإيجاد بدائل تمويلية حقيقية خارج المحروقات.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

1–الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط

يتبين الأثر الكبير لانهيار أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية، وعلى نشاط القطاعات الحقيقية والنقدية والمالية.

1–1–الميزان التجاري

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 م فائضًا تجاريًا قد ره نحو 5,39 مليار دولار مقابل 6,6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلاً بذلك تراجعًا قدره 18 %، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014 م نحو 49,23 مليار دولار مقابل 48,53 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013م، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43,83 مليار دولار.

الجدول رقم (02): رصيد الميزان التجاري للفترة 2012– 2017م

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	71,736	64,867	60,129	34,565	29,311
الواردات	51,569–	54,987–	59,670–	52,649–	49,437–
رصيد الميزان التجاري	20,167	9,880	0,459	18,083–	20,127–

المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2017، ص 160.

وعلى الرغم من تراجع إجمالي الواردات من السلع، فقد تفاقم عجز رصيد الميزان التجاري بـــ 2,04 مليار دولار، ليبلغ 20,13 مليار دولار في 2016، مقابل 18,08 مليار دولار في 2015. وهو ثاني عجز يسجل على التوالي بعد أكثر من 18 سنة من الفوائض

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

المتتالية. ومن المتوقع ان ينكمش عجز الميزان التجاري ليبلغ حوالي 15 مليار دولار خلال عام 2018م مقارنة مع عجز قدرة 16,5 مليار دولار خلال عام 2017م.[1]

الشكل رقم (02): تطورات بنود الميزان التجاري للفترة 2012 – 2016

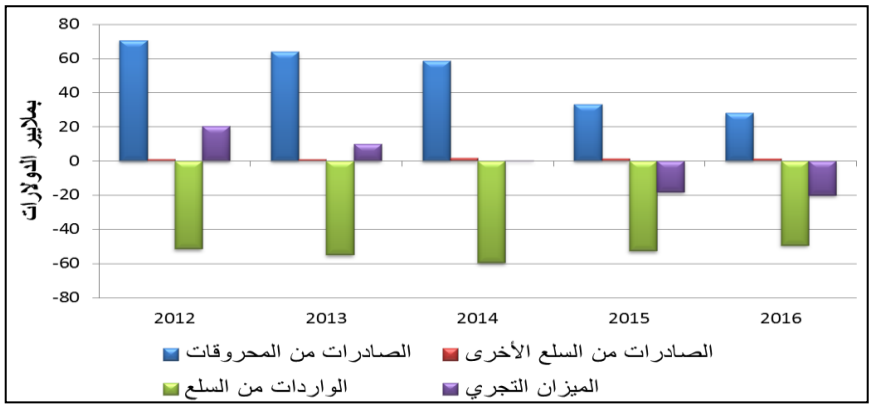

المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016، التقرير الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017**، ص .53

1–2–ميزان المدفوعات

أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية، خاصة وأن احتياطات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل منخفضة.

على الصعيد النقدي، تواصل تراجع السيولة المصرفية مع العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، بالرغم من عمليات ضخ السيولة المتأتية من تمويل عجز الميزانية (اقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات) ورجوع بنك الجزائر إلى إعادة التمويل

[1] – صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي، أفريل 2018م**، ص 70.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

ابتداء من شهر أوت 2016، إذ شهد عام 2016م تغيرًا جذرياً في إدارة السياسة النقدية، التي تحوّل اتجاهها نحو استعمال أدوات ضخ السيولة (عمليات السوق المفتوحة) لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.

1–3–الناتج الداخلي الخام

امتد الانكماش في الواردات إلى الناتج الداخلي الخام، حيث انخفض إلى 208 مليار دولار سنة 2015م مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014 م على أساس نمو سنوي في حدود 4 %، مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث أنه لم يتجاوز 3,3 % عام 2016م مقارنة مع 3,8 % لعام 2014 م نظرًا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد.

الجدول رقم (03): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي خلال الفترة (2005 – 2016)

البيان / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	5,90	1.68	3,37	2,36	1,63	2,89
	2011	2012	2013	2014	2015	2016
	3,37	2,37	2,76	3,78	3,76	3,3

المصدر: www.ons.dz – http://databank.albankaldawli.org/ –

تاريخ الاطلاع: 08–04–2018م.

كما عرف النشاط الاقتصادي في 2016م نموًا مقبولا نسبيًا (3,3 % مقابل 3,7% في 2015) وذلك راجع للتحسن الملحوظ في نشاط قطاع المحروقات، الذي عرف توسعه ارتفاعًا يصل إلى 7,7 % مقابل 0,2 % في 2015م.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

الشكل رقم (03): تطور إجمالي الناتج الوطني للفترة 2002 – 2016

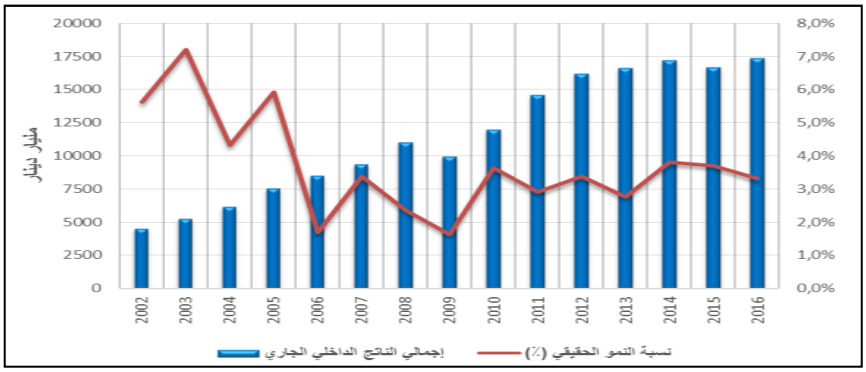

المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017**، ص ص 21.

تراجع النمو الاقتصادي في عام 2016م في جميع قطاعات النشاط خارج المحروقات، لاسيما في الفلاحة. وباستثناء قطاع البناء والأشغال العمومية والري، بما فيه الخدمات والأشغال العمومية البترولية. حيث بلغ 2,3 % بسبب التراجع الكبير في قطاع الخدمات المسوقة (2,9 %) وغير المسوقة (1,5 %) والفلاحة (1,8 %) مقابل 5,3 % و3,6 % و6 % في 2015 على التوالي. بعدما كان قويا طيلة 14 عامًا بمتوسط سنوي يفوق 6 %.

الشكل رقم (04): مساهمة قطاع المحروقات في نمو إجمالي الناتج الوطني للفترة 2002– 2016

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

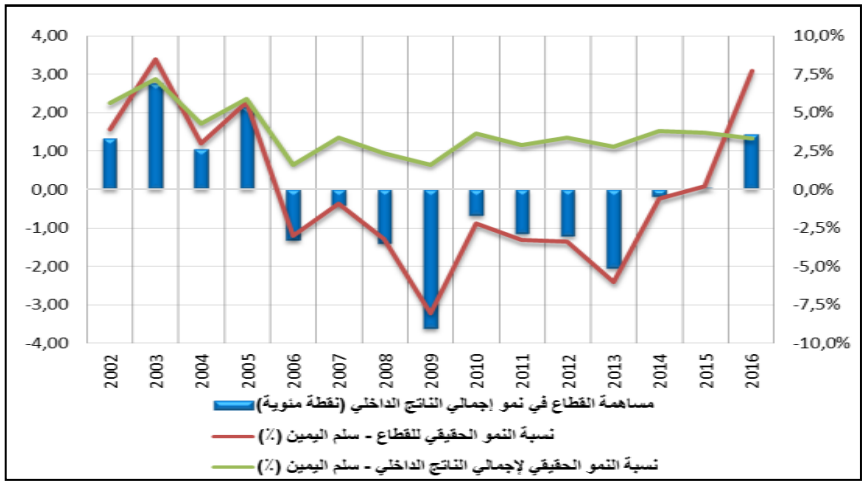

المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017**، ص 27.

ونظرا للنمو المعتبر لقطاع المحروقات في 2016م بقي النشاط الاقتصادي الوطني قوياً نسبياً، بالرغم من التراجع في نمو إجمالي الطلب الداخلي. من حيث القيمة؛ بلغ إجمالي الناتج الداخلي 17406,8 مليار دينار، ومن حيث الحجم، نما إجمالي الناتج الداخلي بـــ 3,3 % مع تراجع طفيف مقارنة بسنة 2015 (3,7 %).

في حين، يختلف النمو الاقتصادي في سنة 2016 بشكل متباين جداً عن ذلك المسجّل في سنة 2015. فالنمو في إجمالي الناتج الداخلي في 2016 جاء أساساً بتوسع قطاع المحروقات (7,7 % مقابل 0,2 % في سنة 2015)، بينما عرفت وتيرة التوسع في القطاعات خارج المحروقات تراجعاً إلى 2,3% (5,0 % في سنة 2015). كما كان توزيع النمو في 2016 أقل تجانساً ما بين القطاعات مما كان عليه في سنة 2015.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

1–4– صندوق ضبط الموارد:

عرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد، وهو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عنها سابقا ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226,4 مليار دينار مع قانون المالية 2014 أي ما يعادل 89,4 مليار دولار. بينما قدر الرصيد الإجمالي للصندوق سنة 2014م بحوالي 4774 مليار دينار أي ما يعادل قرابة 59 مليار دولار، وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط، ويضع هذا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية والخزينة إلى أكثر من 46 مليار دولار برسم توقعات قانون مالية 2015، وهو ما يعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق ضبط الموارد.

1–5– الميزانية العامة للدولة

كان عجز الميزانية لسنة 2015 الأكثر ارتفاعًا منذ سنة 2009. نتيجة انخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات بحوالي 30 %، عقب انخفاض يقارب 47 % في متوسط سعر البترول، وعن ارتفاع معتبر في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز. حيث أدى الانخفاض المستمر في سعر البترول بـــ 15,2 % في 2016، إلى تواصل انخفاض إيرادات المحروقات بـــ 25%. وبانخفاض ملموس في النفقات العمومية خاصة نفقات التجهيز، وارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات تراجع عجز الميزانية نوعا ما في سنة 2016 إلى 13,5 % من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 15,3 % في 2015.

من جهة أخرى، تم تمويل عجز الميزانية لسنتي 2014 و2015 باقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات. حيث بلغ عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية في 2015 (2 621,7 مليار دينار) والذي تمّ تمويله بواقع 89,1 % من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، فإنّ عجز سنة 2016 لم يتم تمويله بموارد هذا الصندوق إلاّ باقتطاع

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

قدره 1387,9 مليار دينار من صندوق ضبط الإيرادات، بواقع 58,1 %. وتمّ تغطية الباقي بلجوء الخزينة العمومية إلى مصادر أخرى للتمويل، من بينها آلية التمويل غير التقليدي.[1]

الجدول رقم (04): وضعية ميزانية الدولة للفترة 2009 – 2017

(مليار دينار)

	2009	2010	2013	2014	2015	2016	2017/11
الإيرادات	3275,3	3074,6	3895,3	3927,7	4552,5	5011,5	5612,0
النفقات	4246.3	4466.9	6024.1	6995.7	7656.3	7297.4	6662.0
رصيد الميزانية	970,9–	1392,2–	2128,8–	3068,0–	3103,7–	2285,9–	1050,0–

المصدر: موقع وزارة المالية www.mf.gov.dz/ تاريخ الاطلاع: 08–04–2018م.

واستنادا إلى التطورات السابقة؛ من المتوقع ارتفاع نسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018م إلى 9,3 % مقارنة بـــ 5,3 % للعجز المسجل في 2017م. ولهذا، تهدف الإصلاحات المالية الحالية الإبقاء على نسبة عجز الميزانية بالنسبة للناتج

[1] – على صعيد إدارة الدين العام، ولمواجهة التحديات الناتجة عن المديونية الخارجية، لجأت الجزائر إلى آلية تمويل غير تقليدية تتمثل في قيام بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة خمس (5) سنوات بشراء الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة لتمويل عجز الميزانية بغية تغطية احتياجات تمويل الخزينة والدين العام وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار، وتسهيل تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

المحلي الإجمالي عند مستوى 9,4% عام 2019م مقارنة بما يقرب من 13,4% عام 2015م.[1]

1–6– معدلات التضخم

بعد الذروة التاريخية المسجلة في جانفي 2013 (8,9 %)، وبعد سنتين متتاليتين من التراجع المعتبر للتضخم (2013 و2014)،[2] استعاد التضخم اتجاهه التصاعدي ليصل متوسط وتيرته السنوية في 2016 ليبلغ مؤثر الأسعار عند الاستهلاك 6,4 %. غير أن هذا الارتفاع في التضخم لا يرجع إلى المحدّدات الكلاسيكية للتضخم فقط (تطور الكتلة النقدية M2، تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة...)، بل هو راجع كذلك إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية.

الجدول رقم (05): تطور معدل التضخم خلال الفترة (2005 – 2016)

البيان / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم (%)	1,38	2,31	3,67	4,86	5,73	3,91
	2011	2012	2013	2014	2015	2016
	4,42	8,89	3,25	2,91	4,78	6,39

المصدر: http://databank.albankaldawli.org/ - www.ons.dz

تاريخ الاطلاع: 08–04–2018م.

[1] – صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] – شهد التضخم اتجاها تنازليا لمدة 19 شهرًا متتالية؛ سبتمبر 2014 (1,6%)، ليرتفع إلى5,3% في سبتمبر2015، ثم يتراجع إلى 4,8% في ديسمبر 2015.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

كما بلغ معدل التضخم 5,6 % خلال عام 2017م، كمحصلة لارتفاع المستوى العام لأسعار المواد الغذائية والمشروبات، والنقل والاتصالات، والصحة والسكن والأثاث والتعليم. كما يتوقع حدوث تراجع في معدل التضخم إلى نحو 5,5 % خلال عام 2018م وحوالي 4,0 خلال عام 2019م.[1]

2–الآثار الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط

لا تنعكس انخفاض أسعار النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي.

2–1–انخفاض فرص التشغيل وبرامج التنمية

هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة؛ باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات، والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات، ومن تم تقليص البطالة.

الجدول رقم (06): تطور معدل البطالة خلال الفترة (2005 – 2016)

البيان / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة (%)	15,27	12,27	13,79	11,33	10,16	9,96
	2011	2012	2013	2014	2015	2016
	9,96	10,97	9,82	10,6	11,2	10,2

المصدر:- http://databank.albankaldawli.org/ - www.ons.dz

تاريخ الاطلاع: 08–04–2018م.

فمن بين الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014م هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015

[1]– صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 31.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

م. بالإضافة تجميد المشاريع الكبرى التي لا تأخذ طابعًا استعجاليًا ولا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي، مثل ورش الترامواي وسكك النقل الحديدية والطريق السيار.

كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015 _ 2019 بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية... تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55,2 مليار دولار سنويًا وذلك لمدة 5 سنوات.

2–2 –انخفاض القدرة الشرائية للأفراد

تراجعت القدرة الشرائية للجزائريين من 3 % إلى 5 % خلال عام 2015 م مقارنة بسنة 2014م، خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستوردة شهدت ارتفاعًا يصل لنحو 10 % خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015 إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير.[1]

2–3–تهديد السلم الاجتماعي

يؤثر استمرار انهيار أسعار النفط بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر؛ ذلك أن انخفاض أسعار البترول له دور في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه، بالنظر إلى أن انخفاض إيرادات النفط يُقلص تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين.

[1]– يعتبر إلغاء المادة 87 مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية خاصة وأن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل معين، ففي معظم البلدان عندما تتقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيًا، أما في الجزائر يحدث العكس تماما ففي كل مرة تكون زيادات في الأجور ترتفع أسعار السلع والخدمات.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

ثالثًا: أهم الإصلاحات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية

يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات على تحقيق نمو اقتصادي خلال المراحل القادمة، خاصة مع انكماش معدل نمو القطاع النفطي (في ظل خفض كميات الإنتاج بواقع 50 ألف برميل يوميًا، والمتفق عليها في إطار اتفاق تعديل كميات الإنتاج)، وهو ما سيؤدي إلى استمرار ضعف الصادرات والإيرادات النفطية، وبالتالي توفير الموارد اللازمة لمواصلة الانفاق الاستثماري الداعم للنشاط في القطاعات غير النفطية.

1–أهم الإجراءات المتخذة لضبط الأوضاع الاقتصادية والمالية:

يؤثر بقاء أسعار النفط منخفضة على مستوى الاحتياطات الأجنبية، وعلى توزان المالية العامة، والسيولة المحلية وأسعار الصرف وفي مجمل النشاط الاقتصادي؛ وعليه، بادرت الحكومة الجزائرية بإصلاحات تهدف إلى ضبط أوضاع المالية العامة، ومحاولة السيطرة على التحديات التي تواجه قطاع الطاقة من خلال الإجراءات الآتية:[1]

– تطبيق سياسة الترشيد للنفقات العامة، وزيادة فاعلية الانفاق الرأسمالي الحكومي لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية؛

–العمل على تحسين مناخ الأعمال والحفاظ على مستوى جودة الخدمات العامة وحماية العمالة؛

– العمل اعتماد نموذج يقوم على التنويع الاقتصادي كعنصر أساسي في العمل المستقبلي للاقتصاد للخروج من اقتصاد الريع وبلوغ درجة الاقتصادات الناشئة مطلع عام 2030م؛

[1]– صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي، تحديث لتوقعات النمو الاقتصادي والتضخم**، سبتمبر 2017، ص، ص 22، 23.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

– إعادة النظر في سياسة الدعم الوطنية التي تغطي المواد الغذائية الضرورية ومنتجات الطاقة، وكذلك المرافق العامة لتخفيف العبء على الموازنة العامة وتزفير موارد داعمة للنمو الاقتصادي؛

– تقليص عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق وضع سقف لنفقات الميزانية العامة عند مستوى 7000 مليار دينار سنويًا على المدى المتوسط من جهة، وزيادة القيمة الاسمية (الجارية) للناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى؛

– رفع الرسم على القيمة المضافة بنقطتين لتعزيز الإيرادات غير النفطية؛

– العمل على تطوير السوق المالي والبورصة في تمويل وتنشيط الاقتصاد الوطني؛

– تحديث البنية التحتية للاتصالات من خلال تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

– تبني الحكومة خيار التوجه نحو الصيرفة الإسلامية قصد استقطاب السيولة المالية الضخمة من السوق الموازية، وما له من أثر في تفعيل ودعم الخزينة العمومية في ظل الوضع الاقتصادي العب التي تمر به الجزائر.

غير أن ذلك لا يتحقق إلا بضرورة توفير الجانب القانوني والأطر التشريعية والقانونية اللازمة للأدوات التمويلية المصرفية الإسلامية، وهو ما يسمح بتطوير وتعزيز تواجد المصارف الإسلامية في الجزائر والقيام بدورها التنموي.

2– واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وإمكانية تطويرها بينت دراسة[1] أن فكرة إنشاء أول مصرف إسلامي في الجزائر وفق قواعد الفقه الإسلامي تعود إلى أواخر

[1] – عبد الرزاق بلعباس، **صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية، مبادرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02، جامعة الملك هبد العزيز، جدة السعودية، 1434هـ/2013م.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

1929م بعد نشر مقال في جريدة وادي ميزاب الصادرة بتاريخ 29–06–1928م للشيخ إبراهيم عيسى حمدي أبو اليقظان (ولد في 05–11–1888م وتوفي في 30–03–1973 بغرداية) إلى حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والذي اختير له اسم "البنك الإسلامي الجزائري" وتم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسمال الاسمي، لكنه قوبل بالرفض من طرف المستعمر الفرنسي حالت دون إنشاءه، لأنها رأت فيه خطرًا على مصالحها الحيوية ومصالح المعمرين والمصارف التقليدية التي تقوم معاملاتها على الفوائد الربوية.

وتأخر إنشاء مصرف إسلامي إلى غاية 1990م، ليأتي بعد مصرف السلام عام 2008م. إلا أنه لا تزال حصة المصارف الإسلامية في الجزائر ضعيفة، ذلك أن البنوك العمومية تسيطر على معظم السوق المصرفية الجزائرية، إذ تستحوذ على نسبة 87% من الودائع والتمويلات. أما النسبة الباقية فتتنافس فيها البنوك الخاصة بما فيها بنك البركة ومصرف السلام الذين يعتبران المصرفين الوحيدين حتى الآن اللذان يمارسان الأعمال المصرفية الإسلامية مقارنة بالبلدان العربية.

وقد بدأ بنك الجزائر يدرس مجموعة من المقترحات تحضيرًا للانفتاح على الصيرفة الإسلامية، خاصة والتحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني جراء الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط ومنه لإيرادات الدولة من العملة الأجنبية.

وهذا يتحقق أولا بالإرادة السياسية والتخطيط وبتهيئة المناخ الملائم لعملها، ويعتبر من أهم المتطلبات لنجاح الصيرفة الإسلامية، إن لم يكن هو الشرط الأول لتطورها،[1]

[1] – تصدرت الجزائر الترتيب في دراسة استطلاعية أجراها مركز غالوب العالمي بعدما احتلت المراكز الأربعة الأولى ضمن قائمة بلدان شمال إفريقيا المتوافقة والخدمات المصرفية الإسلامية. حيث أكدت

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

رغم الوضع الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بداية من 2015 ووضعية المصارف الإسلامية في ظل القوانين والتشريعات المصرفية والتجارية إلا أنه استطاعت المصارف الإسلامية تحقيق إنجازات تتماشى والأهداف المسطرة من خلال تضاعف الأرباح وارتفاع حجم رأس المال، كما حققت هذه المصارف من خلال مختلف صيغ التمويل أرقام كبيرة تجاوزت 676 مليون دولار عام 2008م بزيادة قدرها 48% مقارنة بعام 2007.

وكذا تنويع المحفظة واستقطاب متعاملين جدد ذوي جودة في مجال المقاولات والأشغال العمومية، مع الحفاظ على استقرار الودائع. كما تم وضع استراتيجية لتحقيق نسب نمو من 10% إلى 15%، مع العمل على توسيع الشبكات، مع اعتماد مبدأ إدارة الجودة الشاملة لخدمة زبائن المصرف وتنويع محفظة العملاء وهذا في القطاعات الأكثر مردودية.

وفي عام 2013م بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر أكثر من 3 مليار دولار أي حوالي 2,4% من إجمالي الأصول المصرفية. وتنمو المصارف الإسلامية في الجزائر بوتيرة أسرع من البنوك التقليدية، إذ سجلت نسبة نمو 15% في العام 2013، وقد بلغ حجم أصول بنك البركة 2,01 مليار دولار، وأصول المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية 0,66 مليار دولار، وأصول مصرف السلام حوالي 0,41 مليار دولار.[1]

الدراسة أن الخدمات المصرفية الإسلامية تمثل أحد أسرع القطاعات نموًا في النظام المالي عالميًا كونها البديل الوحيد المتاح بعد فشل النظم الأخرى، ويتوقع أن تحافظ على النمو السريع بأكثر من 10% من خلال السنوات القليلة القادمة، أي ما يعادل ألف مشترك سنويًا. (أنظر: **مجلة اتحاد المصارف العربية**، العدد 398، جانفي 2014م، ص 64).

[1]– موقع اتحاد المصارف العربية، تاريخ الاطلاع: 14–03–2018م:

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

رابعا: إمكانية مساهمة الصيرفة الإسلامية في تمويل التنمية وتعزيز الاستقرار في الجزائر

يمثل الانفتاح على الصيرفة الإسلامية في الجزائر تجربة جديدة، تحاول الدولة من خلالها تمويل التنمية الاقتصادية؛ حيث تعمل المصرفية الإسلامية على الإسهام الفاعل في التنمية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، من حيث:

1–خصائص وكفاءة الصيرفة الإسلامية

تقوم الصيرفة الإسلامية على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تجعل منها في حال تطبيقها الصحيح تؤثر إيجابًا على كثير من المؤشرات الاقتصادية.

1–1–خصائص وقواعد الصيرفة الإسلامية: ويمكن تلخيص قواعد الصيرفة الإسلامية كالآتي:

– قاعدة الشريعة: وتستند إلى العقيدة، الأخلاق، والفقه.

– قاعدة استبعاد المعاملات المحرمة: كالربا، الغرر، والظلم.

– قاعدة خصائص العقود المالية: الإباحة، الإرادة، والتراضي.

– قاعدة الوساطة: الوساطة الاستثمارية، الارتباط بالاقتصاد الحقيقي، والغُنم بالغُرم.

– قاعدة التمييز بين مكونات العائد: الربح، الأجر، والرسوم.

كما تعمل خصائص الصيرفة الإسلامية على:

– تعدد أشكال الاستثمار والتمويل في كل المجالات العقارية والصناعية والتجارية والزراعية وغيرها،

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

– تشجيع الاستثمار وتحريم الاكتناز، والعمل على جذب المدخرات عوض توظيفها بالربا في المصارف التقليدية الربوية،

– توظيف المال في مساره الصحيح؛ بالتركيز على تمويل مشروعات الاقتصاد الحقيقي والابتعاد عن النقدي الرمزي الذي تسبب تفاقم المديونيات ووقوع الاضطرابات والأزمات،

– تحقيق التكافل الاجتماعي بإعادة استخدام بعض عوائدها في التكفل ببعض الفئات الاجتماعية الضعيفة.

1–2–كفاءة الصيرفة الإسلامية: يعمل التمويل الإسلامي عن طريق التمويل المباشر للنشاط الاقتصادي، سواءً عن طريق المشاركة والمضاربة، أو تأسيس شركات تابعة، وتوفير احتياجات النشاط الاقتصادي من الأصول والخدمات عن طريق شراء الأصول وتأجيرها إجارة منتهية بالتمليك أو شراء السلع وبيعها مرابحة أو بثمن آجل، وتكليف الصناع بصناعة الأصول وبيعها للمستثمرين (الاستصناع)، وشراء الإنتاج مقدمًا (سلَمًا) لتمويل رأس المال العامل.

يؤدي التنوع في أساليب التمويل إلى تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف مؤسسات العجز، وبما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها. بحيث:

– تشجع أسس الصيرفة الإسلامية على التخصص بسبب الارتباط الوثيق مع النشاط الاقتصادي المنتج؛ فعقود البيع الآجل والسلَم والاستصناع والمزارعة والمغارسة والإجارة والمشاركة وغيرها تفرض الترابط بين التمويل والنشاط الحقيقي. هذا التخصص من شأنه أن يرفع مستوى الكفاءة ومعدل الإنتاجية، كما أنه يتيح الفرصة لبناء صناعة مالية تتكامل فيها المؤسسات المتخصصة مع بعضها، لتصبح الصناعة إجمالا بإمكانها الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

– تطبيق الصيرفة الإسلامية يسهل المزج بين عنصر العمل وعنصر رأس المال في صوره المتعددة من مضاربة ومشاركة ومرابحة وسلَم ومساقاة ومزارعة؛ وبالتالي فتح مجالات تشغيل الطاقات غير الموظفة في مختلف النشاطات الاقتصادية، وبالتالي المعالجة المباشرة لمشكلة البطالة.

1–3–استقرار نظام التمويل الإسلامي: يعتبر النظام المصرفي والمالي الإسلامي أكثر استقرارًا من النظم الأخرى، وهذا راجع لما يأتي: –مشاركة المودعين والمساهمين في المخاطر (تؤدي إلى تجنب الانهيار وقت الأزمات)،

– ارتباط التدفقات النقدية بالتدفقات السلعية يؤدي إلى زيادات متوازنة في الطلب والعرض،

– منع عقود الربا والغرر وبيع البائع ما لا يملكه من أصول ما يؤدي على تحجيم المجازفات في الأسواق،

– عدم تداول الديون في سوق الديون ما يمنع الاختلال والعدوى،

ويمكن تلخيص مبادئ الصيرفة الإسلامية لاستقرار النظام المالي والمصرفي في الشكل الاتي:

الشكل رقم (04): مبادئ الصيرفة الإسلامية لاستقرار النظام المصرفي والمالي

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

المصدر: عبد الحليم غربي، **الصناعة المصرفية الإسلامية**، مطبوعات Kie Pubications، نسخة الكترونية، 2017، ص 195.

كما اتضح بعد الأزمة العالمية 2008م أن الصيرفة الإسلامية من خلال قواعدها تعمل على استقرار النظام المالي والنقدي وكذا التقليل من حدة التقلبات الاقتصادية.

الشكل رقم (05): مقارنة حدّة التقلبات الاقتصادية بين التمويل الإسلامي والتقليدي

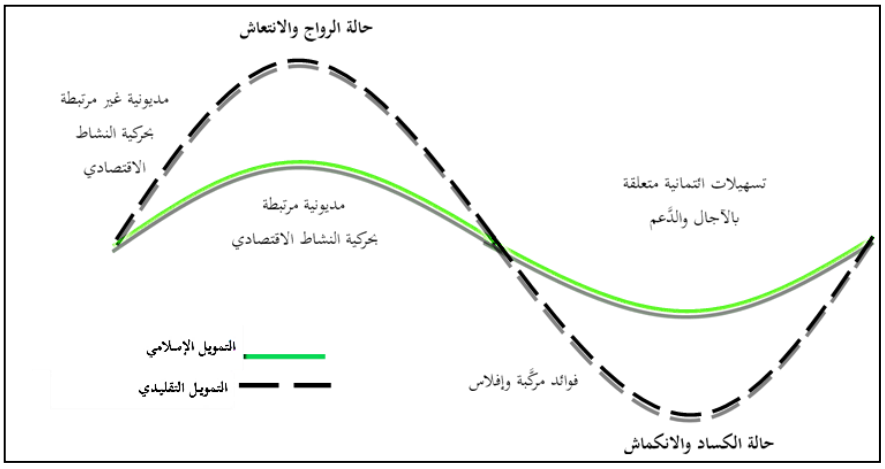

المصدر: سامي بن إبراهيم السويلم، **الأزمة المالية العالمية: رؤية إسلامية**، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول: استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق والتحديات، جامعة الشلف، 25–2008/11/26، ص: 19.

1–4–دور أداة الزكاة في معالجة الأوضاع الاقتصادية

تعتبر الزكاة من أهم الدعائم الأساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي القائم، وهي فريضة مالية دورية تَجِبُ بشروطها في مال الانسان المسلم؛ فضلاً عن كونها

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

فريضة تعبدية. وللزكاة أثر كبير في الاقتصاد الوطني وتدعو إلى تداول المال وعدم اكتنازه، وتساهم في الاستقرار النقدي والاقتصادي.

للزكاة وظيفة اقتصادية واجتماعية، وتعتبر أداة مالية مساعدة لأدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ ففي مرحلة الانفاق والتوزيع لها أهميتها في المساعدة على التخفيف من حدة الاضطرابات النقدية، ويتوقف ذلك الدور على طرق إعمال هذه الأداة المالية أثناء تحصيل الإيرادات من الأوعية الزكوية المتنوعة، سواء كانت أصولاً رأسمالية أو دخولاً متنوعة متولدة من استغلال هذه الأموال، وبالتالي تنمو حصيلة الزكاة بتطور النشاط الاقتصادي، والتحكم في طريقة جمع وتحصيل وإنفاق الزكاة، له تأثيرات إيجابية في تحقيق الاستقرار النقدي الذي يتناسب وطبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة.[1]

وتأتي أهمية الزكاة باعتبارها أداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية؛ فمن جانب الكفاءة التحصيلية تمثل وفرة الحصيلة مصدراً مهماً للتمويل، وكذا مصدر تمويلي دائم ومتجدد لمستحقيها، تتمثل في استثمار جزء من حصيلتها في مشروعات إنتاجية.

فكلما كان التحكم في الزكاة سواء في مرحلة الجمع والتحصيل، أو في مرحلة الانفاق والتوزيع؛ كلما كان الأثر فعّالاً وله أثر إيجابي في المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم المساهمة في التخفيف من حدة الاضطرابات الاقتصادية وتدعيم التوازن الاقتصادي. ويمكن الاستفادة من أداة الزكاة في تحقيق الاستقرار المطلوب، في ظل مختلف الأوضاع الاقتصادية.

الشكل رقم (06): دور الزكاة في معالجة مختلف الأوضاع الاقتصادية

[1] – صالح صالحي، **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الوفاء، المنصورة، مصر، 2001، ص، ص 102، 103.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

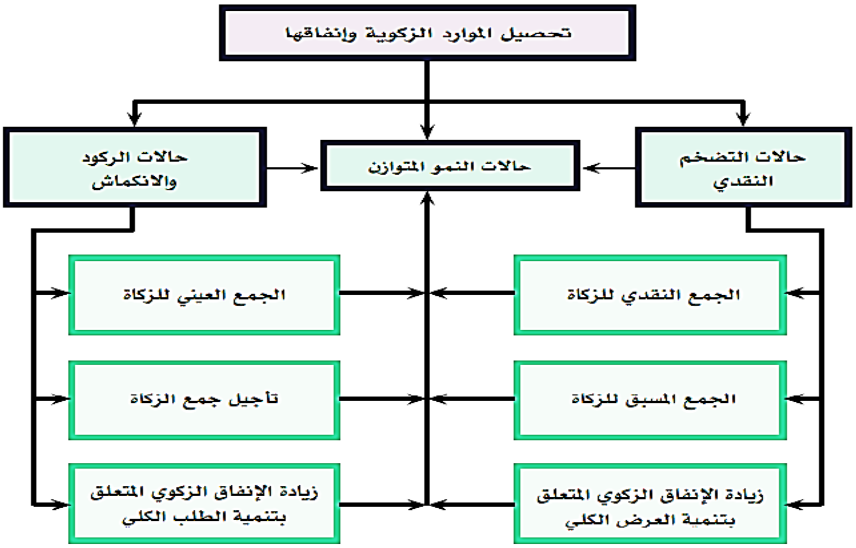

المصدر: عبد الحليم غربي، **الصناعة المصرفية الإسلامية**، مطبوعات Kie Pubications، نسخة الكترونية، 2017، ص 242.

2– مساهمة المصرفية الإسلامية في التأثير على الاقتصاد

إن استثمارات المصارف الإسلامية، هو الجزء الرئيس الآخر المكمل لعملية مساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر، وضرورة سعيها إلى الاستغلال الأمثل لمواردها، وتقديمها التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية، من خلال تنويع مجالات الاستثمار المباشر وغير المباشر والتي تخدم حاجات المجتمع، من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات، باستخدام صيغ التمويل المختلفة والتي تحمل في معظمها الصفة التنموية للمجتمعات التي تعمل بها، في ظل المعاملات الإسلامية المشروعة.

2–1–تعتبر أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار

يعتبر الادخار أحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسة التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، وتلعب المصارف دوراً مهماً في القيام بتعبئة الموارد المالية وجذب المدخرات،

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

من خلال آلية المشاركة في المصارف الإسلامية، لما تتميز به من قدرتها على جذب المدخرات لأغراض الاستثمار والتأثير على المجتمع كونها تنادى بأسس المصرفية الشرعية، والبعد عن شبهة الربا.

ولا شك أن تجميع الودائع والمدخرات من أهم المؤشرات اللازمة لتقييم دور المصارف الإسلامية باعتبار ذلك يدخل ضمن مسئولياتها، وأحد وظائفها الرئيسة، التي تسعى إلى تجميع عنصر رأس المال باعتباره أهم عناصر الإنتاج، وبفرض إن النشاط المصرفي الإسلامي يملك قدرة مميزة، على تعبئة الموارد المالية، واستقطاب الودائع بأنواعها، بما يتلاءم مع الحاجة لهذه الودائع باعتبارها المصدر الرئيس الملائم لتمويل النشاط الاستثماري، وهو ما يعني أن المصارف الإسلامية مؤهلة لتجميع وتعبئة الموارد الملائمة لتمويل التنمية الاقتصادية.

ويظهر ذلك من خلال:

– حجم الموارد الاجمالية في المصارف الإسلامية، ومعدلات نموها،

– مصادر الموارد في المصارف الإسلامية (الودائع الاجمالية، الموارد الذاتية، رأس المال المدفوع).

– الأهمية النسبية لأنواع الودائع في المصارف الإسلامية.

الأرباح المحققة (أو معدلات الربح) هي التي تنمي الادخار لأجل الاستثمار، حيث أثبتت التجارب الحديثة المصرفية في العالم الغربي أن نظم التمويل التي تعتمد على المال المخاطر أصبحت تلقى رواجًا أكثر من النظم المقيدة بسعر الفائدة.

كما أثبتت تجارب الأسواق المالية في بلدان العالم أن الشركات المساهمة الناجحة بمؤشرات الربحية الموزعة تتمكن عن طريق إصدار الأسهم من جذب ما تريد من مدخرات الأفراد لتغطية احتياطاتها، وفيما كتب عن المصارف الإسلامية سنجد أن أحد

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

وسائل جمع المدخرات لأجل الاستثمار يتمثل في إصدار شهادات إيداع يتم تداولها في أسواق الأوراق المالية، وتحصل في نهاية كل عام على نصيب مما يتحقق من أرباح نتيجة استثمار أرصدتها في أنشطة إنتاجية حقيقية؛ وبالإضافة إلى ما سبق فقد أثبتت التجربة الفعلية للمصارف الإسلامية اهتمامها وقدرتها على تعبئة المدخرات الصغيرة جدًا، بالمقارنة بالبنوك التجارية.

2–2 –توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض الاستثمار والتنمية الاقتصادية

يشارك المصرف الإسلامي فيما يتحقق من ربح؛ ومن ثم، فإنه لأجل تعظيم أرباحه الحلال لا بد أن يعطي تفضيلا في عمليات التمويل للمشروعات الأعلى عائدًا فالتي تليها. ومن ثم، فإن آلية المشاركة من حيث المبدأ تختلف عن آلية سعر الفائدة الجاري في السوق المصرفية في القدرة على توزيع الموارد النقدية تبعا لمعدلات العوائد المتوقعة، وتعتمد هذه النتيجة على كفاءة الممارسات لعمليات المشاركة، فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح، مقدرةً على أسس سليمة مع أخذ عنصر المخاطرة في الحسبان: أصبحت أكثر كفاءة، واقترب استخدام الموارد النقدية المخصصة للاستثمار في المجتمع إلى وضع الاستخدام الأمثل لها.

ويمكن للمصارف الإسلامية أن تكون لها قدرة أكبر على خدمة التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وتساعدها على زيادة كفاءتها في دعم الاستثمار وتقديم التسهيلات الائتمانية بصفة خاصة من خلال صيغها الاستثمارية المتنوعة، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بين المصرف والمودعين وبين المصرف وطالبي التمويل، فالعلاقة الأولى بين المصرف والمودعين، هي علاقة مضاربة تشترط على المودع أن يتحمل نتيجة أعمال المصرف من ربح أو خسارة، وعدم وجود عائد محدد مسبقاً يتقاضاه المودع من

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

المصرف. وهذا من خلال: حجم التوظيفات، أساليب التوظيف في المصارف الإسلامية، جهات التوظيف، ومجالات التوظيف في المصارف الإسلامية (القطاع الزراعي، الصناعي، ...).

2–3– توزيع الموارد المالية على أسس الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، بحيث تسهم بشكل مباشر في توزيع الدخل الوطني على نحو عادل خلال عملية التنمية.

تفتح المصرفية الإسلامية بابًا جديدًا للخروج من مأزق توزيع الموارد التمويلية المتاحة على أصحاب الملاءة المالية فقط؛ ومن ثم، فهي تفتح الطريق أمام توزيع أفضل وعادل للدخل الوطني، لتحقيق عدالة التنمية الاقتصادية.

تساهم الصيرفة الإسلامية في الدخل الوطني؛ حيث تعبر القيمة المضافة عن القيمة الإنتاجية التي تنشأها الوحدة الاقتصادية وأسهمت بها مع غيرها من الوحدات في الإنتاج الوطني. وتتكون القيمة المضافة من: الأجور وتشمل المرتبات وأتعاب المستشارين القانونيين والشرعيين ومدققي الحسابات، والإيجارات التي يحصل عليها الأفراد من المصرف مقابل تأجيرهم له، والأرباح التي يحصل عليها المودعون، الأرباح التي يحصل عليها المساهمون، والجزء المقتطع من هذه الأرباح والذي يعتبر جزءاً مقتطعاً منها، في صورة ضرائب ورسوم واشتراكات مباشرة وغير مباشرة، وكل هذه مجتمعة تمثل دخل يؤثر على حجم الناتج المحلي.

2–4–دور الصيرفة الإسلامية في نشر وتسيير الخدمات المصرفية لأغراض اقتصادية واجتماعية

فكلما كان هناك عدد أكبر من الفروع للمصرف كلما كان أكثر انتشاراً وخدمة للمجتمع وأقدر على تقديم وتيسير الخدمات المصرفية الإسلامية، كلما كانت الفروع أكثر نشاطاً في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. وكلما زادت مقدرتها على

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

استقطاب الودائع المصرفية المختلفة، وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات والتوظيفات في القطاعات الاقتصادية، وبالتالي في مدى إمكانية هذه المصارف في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

ويعتبر تقديم الخدمات الاجتماعية الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي إحدى سمات المصارف الإسلامية، من خلال المساهمة في المشروعات الاجتماعية والأعمال الخيرية الهادفة إلى تطوير المجتمع المحلي.

2–5–دور الصيرفة الإسلامية في التشغيل

تعتبر عملية خلق فرص عمل والحد من البطالة أحد أهم الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية لذلك تلجأ أغلب الدول والمجتمعات إلى محاولة استحداث أكبر عدد من الوظائف وفرص العمل بل أن أهمية المشروعات للمجتمع أصبحت أحياناً تقاس بعدد الوظائف وفرص العمل التي توفرها، ولعل الطبيعة الاستثمارية للمصارف الإسلامية تجعلها مؤهله أكثر من المصارف التقليدية في خلق فرص عمل جديدة. ويمكن للمصارف المساهمة في تحقيق هذا الهدف.

النتائج والاقتراحات:

تأثرت الجزائر سلبًا بتداعيات انهيار أسعار النفط في السوق العالمي؛ والتي شكلت قناة رئيسية لانتقال الأزمة إلى الاقتصاد في ضوء اعتمادها على النفط والغاز الطبيعي كمصدر أساسي للإيرادات المالية والنقد الأجنبي. ذلك أن التقلبات السعرية للنفط تعتبر من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارًا أو اختلالاً وهو ما أملته أزمة 2014م التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري وميزان المدفوعات والميزانية العامة.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

ولضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات غير النفطية والاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة كالزراعة والصناعة، ومحاولة رسم تدابير السياسة الاقتصادية الظرفية والهيكلية التي من شأنها أن تستعيد آجلاً التوازنات الاقتصادية الكلية لضمان نمو اقتصادي قوي أكثر تجانسًا ومستداماً.

وعليه، فانفتاح النظام المصرفي الجزائري على المصرفية الإسلامية يمكنه من الاستفادة مما تقدمه من خدمات ومنتجات تعزز وتدعم النمو والتنمية، فبالإضافة إلى تعبئة المدخرات العالية المتوفرة والتي لا يتم استغلالها بسبب نفور شريحة واسعة من المجتمع من التعامل مع المصارف التقليدية الربوية. ستساهم الصيرفة الإسلامية في:

– توفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال مختلف الصيغ التي تقدمها المصارف الإسلامية للمؤسسات.

– ترقية الادخار المحلي وتوسيع قاعدة تعبئة المدخرات، مع توفير التمويلات اللازمة لمختلف القطاعات من خلال الصيغ المتعددة من مشاركة، مضاربة وسلَم وغيرها والتي ستساهم في تدعيم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار.

وعليه، تبرز الحاجة إلى تعزيز الاقتصاد الوطني قصد امتصاص الصدمات الاقتصادية المختلفة خاصة منها النفطية، من خلال تهيئة بيئة مواتية تعمل على تخفيض معدلات البطالة وتحقيق عدالة اجتماعية، وتوفير مناخ موات للاستثمار والتشغيل بغية الوصول إلى نمو اقتصادي شامل ومستدام. وهذا من خلال:

– تعزيز أدوات السياسة المالية معززة للاستقرار الاقتصادي وداعمة للنمو، بالإضافة إلى اتخاذ إصلاحات فعّالة في القطاع المالي والمصرفي لتعميق هذا القطاع وتوسيع مدى تغطيته؛

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

– ضبط الانفاق العام، وتبني تدابير لترشيد الانفاق الاستهلاكي الحكومي، ووضع سقوف على الانفاق العام، وإدخال معايير لضمان كفاءة الانفاق لعام؛

– مواصلة الدعم الاستثماري الداعم للنمو مع إعطاء الأولوية للمشروعات المرتبطة بالنمو سياسة التنويع الاقتصادي؛

– تشجيع مشاركة القطاع الخاص في المشروعات على أساس أطر منظمة ما بين القطاعين العام والخاص في عدد من القطاعات الحيوية ذات العلاقة بزيادة مستويات التنويع الاقتصادي؛

– اتخاذ التدابير التي تستهدف خفض تكلفة الإنجاز مثل تبسيط وتيسير إجراءات ممارسة الأعمال، حماية المنافسة، زيادة الشفافية وحوكمة الشركات والمؤسسات وغيرها، وهذا من أجل جذب الاستثمارات اللازمة لدعم النمو.

المراجع:

1- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2017.

2- صالح صالحي، **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الوفاء، المنصورة، مصر، 2001.

3- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017م**، العدد 37.

4- صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، أفريل 2018م.

5- صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي، تحديث لتوقعات النمو الاقتصادي والتضخم**، سبتمبر 2017.

6- عبد الحليم غربي، **الصناعة المصرفية الإسلامية**، مطبوعات Kie Pubications، نسخة الكترونية، 2017، سامي بن إبراهيم السويلم، **الأزمة المالية**

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:33 العدد:01 السنة:2019 الصفحة:739–774 تاريخ النشر: 30–05–2019

العالمية: رؤية إسلامية، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول: استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق والتحديات، جامعة الشلف، 25–2008/11/26.

7- عبد الحليم غربي، **الصناعة المصرفية الإسلامية**، مطبوعات Kie Pubications، نسخة الكترونية، 2017.

8- عبد الرزاق بلعباس، **صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية، مبادرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي**. مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02، جامعة الملك هبد العزيز، جدة السعودية، 1434هـ/2013م.

9- **مجلة اتحاد المصارف العربية**، العدد 398، جانفي 2014م.

10- موقع اتحاد المصارف العربية: http://www.uabonline.org/ar/

11- موقع الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz

12- موقع بيانات البنك الدولي: http://databank.albankaldawli.org/

13- موقع وزارة المالية: www.mf.gov.dz/